وهذا في المسلم اما الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع حدث حكما كافر بعد ما غسل فصلوته فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر النجاسات وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف لو صلى في جلد خنزير مدبوغ جاز وقد اساء وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز صلوته فيه ولا يطهر بالدباغة وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو صلى ومعه بيضة وقد صار محتها بالحاء المهملة اي صفارها قد ما يجوز صلوته لان النجاسة ما دامت في معدتها لا يحكم النجاسة ولو صلى معه قارورة فيها بول لا يجوز صلوته لانها نجاسة انفصلت عن معدتها لو جعل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وفيه فارة ميتة يابسة ينظر ان كان في ذكر الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة ايام ولياليها عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في الموجود في البزازية اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق ان كان الفارة بينها وبينه منفذة يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل ان يخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها

صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا يتيمم به حيث لا يصلي عند ابي حنيفة وعندهما يصلي تشبها ثم يعيد يعني بهذه المسئلة اذا كان على جسده نجاسة وهو سائر فقيد بالسائر احترازا عن الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء او مائع من نزيل او كان معه ماء وهو يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت النجاسة بالثوب وليس له ما يستر عورته غيره ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار وعند ابي يوسف ان شاء صلى به وان شاء صلى عريانا وان كان ربعه طاهرا او ثلثة اذرع في ذراع من نجس لم تجز الصلوة عريانا لان الربع يقوم مقام الكل بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا وبه قال زفر والائمة الثلثة

Copyright © King Saud University